الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة دمشق
كلية الحقوق

# أَثرُ تَعدُّدِ الحقوقِ المحمَّيةِ على مبادئِ التَّجريمِ والعقابِ

رسالة مُقدَّمة لنيلِ درجةِ الماجستيرِ في القانونِ الجزائيّ

**إعداد الطَّالبة**

هيفاء وليد نورسي

**إشراف الأستاذ الدكتور**

عيسى مدّالله المخّول

**(2022)**

**المُلخَّص**

تتعدَّد الحقوق الأساسيّة وتتزايد تِبعاً لتطوُّر الحاجات والمصالح وتزايدها للأفراد، ولا سبيل للمجتمع من تعزيز حمايتها لضمان احترامها إلا بتأطيرها بإطار القانون الجزائي الذي يتولّى أمر الدِّفاع عنها بزجر وعقاب مُنتَهكِيها، ولذلك فقد تباينت صور وأحكام الحماية الجزائيّة لمختلف الحقوق الأساسيّة في المجتمع، حيث يتأثّر المُشرِّع بصدد إكساء الحماية الجزائيّة على تلك الحقوق بمعايير عدّة اجتماعية منها واقتصادية وربما دينيّة، وتختلف الفلسفة التجريمية التي يتبنَّاها بصدد كلّ حق محميّ تبعاً لأهميته من جهة وتبعاً لاعتقاده بملائمة تلك الفلسفة لهذا الحق دون غيره من جهة أخرى، وبهذا تعددت الصُّور السُّلوكيّة المُجرَّمة وتفرّدت سياسته العقابيّة لكلِّ حق على حدة انسجاماً مع أهمية هذا الحق ورؤى المشرع بكيفية الحفاظ عليه، ولذلك عززنا في هذا البحث أهمية تنزيه الحق الأساسي الفردي عن الاعتبارات الاجتماعية والإنسانية وضرورة ملاءمة الحق الاجتماعي لتطور المفاهيم الاجتماعية والقانونية لتحافظ القوانين الجزائية أمام قسوة عقوباتها على ملاءمتها للمجتمع الذي تضبط سلوكات أفراده وتحفظ حقوقهم.

**الكلمات المفتاحية :** السياسة الجزائية – الفلسفة التجريمية – الحقوق الأساسية